

دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية

(دراسة حالة جمعية سنابل الخير)

The role of the Auditor in auditing the accounts of charitable institutions and societies

(A case study of the Sanabel Al-Khair Association)

د إسماعيل ممي¹

¹ جامعة الوادي (الجزائر)

تاريخ النشر: 31-03-2023

تاريخ القبول: 30-03-2023

تاريخ الاستلام: 19-08-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في سبيل تدقيق حسابات الجمعيات الخيرية، وفي هذا الصدد فقد قمنا بدراسة حالة جمعية سنابل الخير بالديبيلة وهذا من خلال عرض التقرير الذي أعده محافظ الحسابات القائم بمراجعة حساباتها، والذي على أساسه استخلاصنا الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات هذا النوع من الجمعيات والمتمثل أساسا في توضيح مواضع استخدام الإعانات المالية التي تتحصل عليها هذه الجمعيات، إضافة إلى التأكد من سلامة الآليات القانونية لصرفها، وأيضا إبراز مصادر الموارد المالية المختلفة التي تتحصل عليها تلك الجمعيات.

الكلمات المفتاحية: مدقق الحسابات ؛ الجمعيات ؛ التدقيق ؛

تصنيف JEL: M42

Abstract:

This study aims to identify the role played by the account governor in order to audit the accounts of charities In this regard, we have studied the case of the Sanabel Al-Khair Association in Debila, by presenting the report prepared by the account governor who audits its accounts, on the basis of which we have drawn the role that the account governor plays in auditing the accounts of this type of association which is mainly represented in clarifying the use of the financial subsidies obtained by these associations, in addition to ensuring the integrity of the legal mechanisms for their disbursement, as well as highlighting the various sources of financial resources obtained by these associations.

Keywords: Auditor ; associations; audit

Jel Classification Codes: M42

1. مقدمة

تسعى معظم المؤسسات الإقتصادية إلى البحث على مختلف السبل الناجحة التي تضمن لها تحقيق أرباح وفوائد تساعد في مواصلة الإستمرارية والنشاط، ولعل أن التحقق من صحة معلوماتها المالية والمحاسبية وموثوقيتها وجودتها من أهم السبل التي تضمن لها تحقيق هذه الأغراض، وقد أجمعت مختلف الدراسات السابقة على أن مهنة تدقيق الحسابات من أبرز الآليات التي تتيح لصناع القرار على مستوى تلك المؤسسات التأكد من سلامة وجودة ودقة موثوقية معلوماتها سواء المالية والمحاسبية، الأمر الذي أجبر مختلف الدول على الاهتمام بهذه المهنة سواء عن طريق تهيئة البيئة القانونية لها من جهة ومن جهة أخرى إعداد مسار تنظيمي يسمح بأدائها وفق متطلباتها المهنية، ومع ظهور المؤسسات والجمعيات الخيرية أصبح لزاما على مهنة تدقيق الحسابات التكيف مع طبيعة المعلومات المالية لهذا النوع من المؤسسات، كما يتعين على القائم بهذه المهنة التأكد من سلامة تلك المعلومات، وهذا عن طريق مباشرة تدقيقها ومن ثم الحكم على مدى صحتها وسلامتها، حيث يتطلب هذا الإجراء أساليب معينة تضمن نجاح هذه العملية الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الأغراض والغايات التي على أساسها تم خلق هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ومن هذا المعنى يمكنها طرح إشكالية هذه الدراسة والتي كانت كالتالي:

ما هو الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات الجمعيات والمؤسسات الخيرية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

فيما تكمن أهمية تدقيق حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية؟

ما هي أهم المضامين التي يحتوي عليها التقرير الذي يعده محافظ الحسابات عند تدقيق حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقرير تدقيق الحسابات الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخيرية، كما تهدف أيضا إلى الوقوف على الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية، وهذا نظرا لخصوصية تلك الجمعيات والمؤسسات والتي تختلف مصاريفها ومواردها المالية على مصاريف وموارد المؤسسات الإقتصادية، كما تختلف أيضا الغايات والأهداف من إنشائها على الأهداف والغايات من إنشاء المؤسسات الإقتصادية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قمنا بإعداد خطة من محورين، المحور الأول تضمن الإطار النظري للدراسة وفيه تطرقنا إلى بعض المفاهيم والمعارف النظرية والعلمية المتعلقة بالتدقيق ومحافظ الحسابات، أما المحور الثاني فقد قمنا فيه بدراسة حالة جمعية سنابل الخير، وهذا من خلال التعريف بها وعرض تقريرها المتعلق بتدقيق حساباتها ومن ثم استنباط الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات هذا النوع من الجمعيات والمؤسسات الخيرية .

أهمية الدراسة :

إن الطبيعة الخاصة التي تكتسي مصاريف الجمعيات والمؤسسات الخيرية ومواطن صرفها وكذا مواردها المالية ومصادر الحصول عليها، تحتم عليها التأكد من صحة معلوماتها المالية والمحاسبية، ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة والتي من خلالها سوف نتطرق إلى الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات تلك المؤسسات والجمعيات والذي يمكنها من الوقوف على سلامة وصحة معلوماتها المالية والمحاسبية.

الدراسات السابقة:

دراسة بورحلة ميلود (2022):

من بين الأهداف هذه الدراسة هي الوقوف على المهنة الخاصة بمحافظ الحسابات في الجزائر وكذا الأحكام الخاصة بممارستها وأيضاً القانون المتعلق بها، أما عن التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة فمنها هو التركيز على وجوب الالتزام بأخلاقيات العمل والقواعد المتعلقة بالسلوك المهني وهذا حتى يتم الحد وكذا إيقاف المحاسب من القيام بالممارسات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية (بورحلة 2022).

دراسة سايح نوال(2021):

لقد هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى العمل على قياس مستوى مساهمة ودور محافظ الحسابات في عملية تفعيل حوكمة الشركات وهذا حسب آراء مجموعة من الأكاديميين ذات الصلة بالتدقيق وكذا المهنيين في الشأن، وقد خلصت الباحثة إلى جملة من النتائج من بينها أن اتصاف محافظ الحسابات بالاستقلالية وكذا تحليه بالسرية عند قيامه بمهامه يعد من أبرز العوامل السرية التي تسمح في تجسيد و تطبيق عملية الحوكمة، كما توصلت الباحثة أيضاً على أن العمل على تقديم التقارير في الوقت المحدد والمناسب وبكل شفافية ومصداقية يدعم تحسين الطريق و المسار المتعلق بحوكمة الشركات. (سايح، 2021).

دراسة بملولي نور الهدى (2020) :

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز الإجراءات اللازمة والكافية والتي من شأنها القيام بالكشف عن الممارسة المرتبطة بالمحاسبة الإبداعية وهذا مستوى قائمة المركز المالي الصافي الخاص بالمؤسسات الجزائرية، كما سعت الباحثة أيضاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى والوصول إليها والتي من بينها تحديد المفهوم المتعلق بمحافظ الحسابات والأعمال التي تقع على عاتقه والتي أوكلها له المشرع والقانون الجزائري، وقد أوصت الباحثة من خلال هذه الدراسة وعلى أساس أن محافظ الحسابات يقع على عاتقه مهمة التأكد من القيم المتعلقة بعناصر كل من الخصوم والأصول للكشف عن الأعمال المرتبطة بالمحاسبة الإبداعية فمن الضروري والواجب العمل على توفير أسواق تنشط فيها العناصر المتعلقة بالخصوم والأصول تسمح للمدقق القيام بتحديد مختلف تلك القيم بموضوعية وكذا بدقة. (بملولي 2020).

2. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

لقد تم تخصيص هذا المحور لتسليط الضوء على كافة المعارف العلمية ذات الصلة بهذه الدراسة، وفي هذا الصدد قسمنا هذا المحور إلى جزئين، حيث تم تخصيص الجزء إلى التدقيق وتقديم إطار عام حوله، أما الجزء الثاني فيفه تطرقنا إلى جملة من المعارف المتعلقة بمحافظ الحسابات في الجزائر.

1.2. الإطار العام لعملية التدقيق:

لقد أكد معظم الباحثون من خلال دراستهم في موضوع مهنة التدقيق أن هذا المهنة تأخذ خاصية المرونة في تنفيذها، حيث أجمعوا أنه من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وجب الأخذ بعين الاعتبار عدة آليات يستحسن مراعاتها أثناء القيام بهذه المهنة من قبل القائمين عليها، وسنحاول في الجزء التطرق إلى بعض المعارف العلمية المتعلقة بهذه المهنة، بدأ من مدخل عام حولها مروراً بقواعد السلوك المهني المتعلق بها وكذا فروضها، وصولاً إلى معاييرها وكذا الهيئات والمنظمات الدولية والعربية المتعلقة بها.

1.1.2. مدخل للتدقيق

إن الأهمية من عملية تدقيق مختلف التقارير المالية المتعلقة بالشركات والتي يتم نشرها وكذا إبداء الرأي المحايد والمهني حولها، لا يعد فقط كونه وسيلة للقيام باتخاذ مجمل القرارات لمختلف المساهمين، بل ضمت أطرافاً أخرى ذات صلة وطيدة بالشركة المساهمة وهذا على غرار الأسواق المالية التي تقوم بالاهتمام بتداول وتبادل الأسهم الخاصة بشركات المساهمة، حيث أضحت تطلب اتباع مجموعة معينة من المبادئ المتعلقة بالإفصاح والقياس المحاسبي، كأحد الشروط الواجب توفرها بغية إدراج الشركة المساهمة مع مختلف الشركات التي وضعت على مستوى السوق المالي، وهذا الأمر جعلها كأحد الوسائل التي تضمن الحماية لمختلف المساهمين من جهة، وتتيح لهم من جهة أخرى إمكانية القيام بعملية المقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالشركات المتواجدة في الأسواق المالية (رفاعه، 2017، صفحة 11)، وعموماً فالتدقيق يعرف على أنه " تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء، نقابة وبنوك... الخ حول صحة ومصداقية المعلومات الموضوعية تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة " (أحمد قايد ، 2015، صفحة 10)، كما يعرف أيضاً "علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي في محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة" (بشير المغربي، 2016 صفحة، 15).

1.2. 2. قواعد السلوك المهني لعملية التدقيق

تحضى مهنة التدقيق بمجموعة من القواعد والآداب المهنية كان الهدف والغاية منها هو العمل على تقوية روابط التعاون بين كل من المحاسبين والمدققين وحماية مختلف مصالحهم الأدبية والمادية والمعنوية والمحافظة عليها، إضافة إلى نشر الثقة والطمأنينة بين كافة الأطراف التي تهتم بالخدمات المقدمة من قبلهم وتستفيد منها، وكذا غير ذلك من الأمور، ومن أهم قواعد ومبادئ السلوك المهني الذي تقوم عليه مهنة التدقيق هو الأمانة، حيث أنه من الواجب على المدققين التحلي بالحرص والنزاهة أثناء أداء وممارسة مهامهم، كما يجب عليهم أيضاً التقيد بكافة القوانين المطبقة، ومن هذه القواعد والمبادئ أيضاً الاستقلال والموضوعية، وفي هذا الصدد فالواجب على المراجع أن يتحلى بالموضوعية ويتعد على كافة الأمور التي من شأنها التأثير على درجة موضوعيته، كما يجب عليه أيضاً أن يكون مستقلاً ومحايداً في سلوكه ويتعد على مجمل العوامل التي قد تؤثر على مستوى استقلاليته و نزاهته، كما أن الحفاظ على سرية مختلف المعلومات يعد من أبرز تلك المبادئ التي تقوم عليه مهنة التدقيق، حيث أنه من الواجب على المراجع الحرص على سرية المعلومات المقدمة إليه وأن يحافظ عليها، وأيضاً فتعد كلا من المهارة المهنية والكفاءة إضافة إلى الأتعباب و السلوك المهني من أهم القواعد والمبادئ ذات الصلة بهذا الشأن. (رفاعه، 2017، الصفحات من 23 إلى 26).

1.2. 3. فروض عملية التدقيق

يمكن إيضاح فروض التدقيق فيما يلي: (أحمد قايد ، 2015، الصفحات من 12 إلى 14)

أ:البيانات المالية وإمكانية فحصها

حيث تشير هذه النقطة أنه لا هدف ولا غرض لوجود مهنة التدقيق في حال لم تكن القوائم المالية وكذا البيانات ممكنة لعملية الفحص، وفي هذا الصدد فهذا الفرض يتأتى من القواعد والمعايير المعمول بها في عملية تقييم مجمل البيانات المحاسبية، وأيضاً من مختلف الآليات العريضة والأمور الهامة التي يتم الاستعانة بها و الوقوف عليها، من أجل الوصول إلى نظام يسمح بالاتصال بين مستخدمي المعلومات من جهة ومعدّيها من جهة أخرى، وهذه القواعد تتمثل في البعد عن صفة التحيز وكذا قابلية وإمكانية القيام بالفحص وأخيراً الملائمة.

ب: فرض عدم وجود تعارض واختلاف في المصالح بين كل من إدارة المشروع والمراقب

يتضح بشكل جلي وجود علاقة مبنية على تبادل للمصلحة و الفائدة بين كل من مراجع الحسابات وإدارة المشروع، وفي هذا الصدد فإن اتخاذ مجمل القرارات من قبل الإدارة يتم بالاعتماد على المعلومات المالية، هذه الأخيرة تكون خاضعة لرأي المراجع حولها، وعليه فستستفيد بشكل كبير من المعلومات التي تم تدقيقها ومراجعتها.

ج: فرض توفر نظام للرقابة الداخلية يقلل من حالات احتمال وقوع الأخطاء وبعدها

يسمح توفر النظام الجيد والفعال للرقابة الداخلية بإبعاد و التقليل من حالات وقوع كافة أشكال الأخطاء، وعلى الرغم من هذا الأمر فإمكانية وقوع في الأخطاء وارد وهذا بالرغم من فاعلية الرقابة الداخلية وأنظمتها المعمولة بها.

د: المفردات والعناصر الصحيحة في الوقت الماضي تبقى على نفس الحال في المستقبل

يعني هذا الأمر أنه في حالة تبين لمراجع الحسابات أن الرقابة الداخلية جيدة وأن التصرفات والأعمال التي تقوم بها إدارة المشروع فعالة فإن هذا الوضع يتوقع أن يستمر على نفس الحال و الوتيرة مستقبلاً، ما لم تتوفر أدلة توحى بخلاف ذلك الأمر، والعكس في هذا الشأن صحيح.

1.2. 4 الهيئات المهنية الدولية والعربية ذات الصلة بالتدقيق

يمكن الإشارة إلى الهيئات المهنية سواء العربية أو الدولية التي تعنى بعملية التدقيق فيما يلي : (رفاعه، 2017 الصفحات، من 20 إلى 23)

أ: اللجنة الدولية لممارسة عملية التدقيق

تعمل هذه اللجنة وتنبو عن مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين في إعداد المسودات الخاصة بمعايير التدقيق وأيضاً كافة الخدمات المرتبطة لها وإصدارها، كما أن أعضاءها يتم اختيارهم من قبل هيئات تابعة لدول يقوم مجلس الإتحاد باختيارها .

ب: الإتحاد الدولي للمحاسبين

على ضوء المبادرات الحاصلة سنة 1973 تأسس هذا الإتحاد، وفي سنة 1977 في ميونيخ تم تأكيده بشكل رسمي من طرف المؤتمر الدولي الخاص بالمحاسبين، وقد أوكلت إلى هذا الإتحاد مهمة العمل على تعزيز المكانة العالمية للمحاسبة وتطويرها، وهذا بواسطة معايير وقواعد تكون لها القدرة على توفير خدمات ذات إطار جيد تأخذ شكل الإستمرارية يستفيد منها الصالح العام.

ج: مجلس المعايير الدولية للمحاسبة:

لهذا المجلس جملة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتمثلة أساسا في العمل على تحسين مجموعة واحد من المعايير العالمية للمحاسبة وتطويرها والتي تكون قابلة للتطبيق و ممكنة للفهم وذات مستوى جيد، إضافة إلى العمل على تحسين عملية استخدام تلك المعايير وتطبيقها.

د: الإتحاد العام للمراجعين والمحاسبين العرب :

في مطلع الستينيات تم تأسيس هذا الإتحاد من قبل النقابات الخاصة بالمراجعين وكذا المحاسبين العرب بالإضافة إلى مختلف المؤسسات والهيئات التي تباشر مهامها وتعوضها على مستوى الدول العربية المنخرطة في وسط الإتحاد أو تلك التي ستقوم مستقبلا بالانخراط فيه، ويسعى هذا الإتحاد إلى بلوغ مجمل الأهداف المسطرة من قبله، وفي هذا الصدد فقد أقدم على الرفع من مستوى مختلف أشكال الترابط بين المدققين والمحاسبين العرب، وعمد على ترقية هذه المهنة.

و: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين :

في سنة 1984 تشكل هذا المجمع بواسطة مجموعة من المحاسبين العرب، حيث يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها العمل على تطوير كلا من التدقيق والمحاسبة ومختلف الأمور المرتبطة بهما والتي يتم مراعاتها على مستوى الأعمال المتنوعة والمهنية في مختلف المجالات في العالم العربي والتي يوفرها المحاسبون، كما يهدف هذا المجمع أيضا إلى ضمان توفير الحماية للمحاسبين والمحافظة على استقلاليتهم والعمل على تطبيق مختلف القواعد المتعلقة بعملية الإشراف المهني، ويهدف أيضا إلى العمل على تسهيل عملية نشر وتبادل مختلف المعلومات المرتبطة بالمهنة بين المهنيين والمحاسبين وذلك بواسطة العديد من الوسائل المتاحة.

1.2. 5: معايير عملية التدقيق

تقوم مهنة التدقيق على جملة من المعايير التي تم التعارف عليها، وفي هذا الشأن وجب التمييز بين كل من إجراءات التدقيق وبين معاييرها، فهذه الأخيرة بصفة عامة ترتبط بكل من وظيفية وأهداف عملية التدقيق، أما فيما يخص الإجراءات فتحتوي على مختلف الوظائف الضرورية والتي يتعين القيام بها من أجل بلوغ كافة الأهداف المسطرة من عملية التدقيق والتي تتباين باختلاف الاختبار، وفي هذا الصدد يستوجب على المعايير أن تضم مجمل الجوانب المتعلقة بشخص مزاوي عملية التدقيق وكذا مختلف الإجراءات المرتبطة بالعمل الميداني، وهذا من أجل بلوغ الرأي الذي يكون محاييد والمتعلق بمختلف القوائم المالية الخاضعة لعملية الفحص ومدى مستوى سلامتها. (أحمد قايد، 2015، الصفحة 21)، ويمكن القول أن معايير التدقيق " مجموعة من التوجيهات التي يجب على مدقق الحسابات أن يتبعها في أداء مهمته المهنية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن من خلالها الحكم على أداء مدقق الحسابات، فمعايير التدقيق توفر الأسس التي تحدد أداء مدقق الحسابات من خلال وضع الأهداف والأساليب التي تحقق تلك الأهداف." (بجلولي، 2016-2017، الصفحة 9).

1.2. 5. 1 المعايير والقواعد المقبولة قبولاً عاماً:

يخضع هذا النوع من القواعد والمعايير بالقبول والتوافق العام من قبل مزاوي عملية التدقيق، وفي هذا الصدد فقد عمد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى إعداد هذا النوع من معايير التدقيق، حيث يجوز على ثلاثة جوانب، أما الجانب الأول فهو يتعلق

بالقواعد والمعايير العامة ذات الطابع الشخصي، أما الجانب الثاني فيرتبط بالمعايير والقواعد الخاصة بالعمل الميداني، وأخير يتعلق الجانب الثالث بالمعايير والقواعد ذات الصلة بمختلف التقارير التي يتم إعدادها، وبصفة عامة فقد أصبحت هذه المعايير بمثابة الأساس المهني للقائمين بمزاولة هذه العملية، وما زالت هذه المعايير تحضى بهذه الميزة. (ابو زيد الشحنة، 2015، الصفحة، 120).

أ المعايير الشخصية أو العامة:

يجوي هذا النوع على مجموعة من المعايير توصف بالمعايير الشخصية كونها تبرز مختلف الميزات المتعلقة بشخص المدقق الخارجي للحسابات، كما توصف أيضا بالمعايير العامة للتدقيق وهذا راجع لأنها تعتبر معايير تقابل كل من معايير عملية التدقيق وكذا المعايير المرتبطة بالعمل والأداء الميداني، وعموما هذا النوع يشتمل على ثلاثة معايير، حيث يتعلق المعيار الأول بالقدرة العملية والعلمية للمدقق، وفي هذا الصدد فهو ينقسم إلى التأهيل الدراسي أو العلمي، حيث يتعين على المدقق في هذا الجانب أن يحوز على قدر علمي لا بأس به في مختلف الأمور ذات الصلة بالتدقيق والمحاسبة، وأيضا تكون لديه الخبرة المهنية والقدرة العلمية، وأخيرا الجمع بين كل من التأهيل العملي والقدرة العلمية من جهة و مستلزمات العمل المهني من جهة أخرى وهذا عن طريق جملة من الجداول المختلفة، أما المعيار الثاني فهو يتعلق باستقلالية المدقق و يشتمل على ثلاثة أبعاد، حيث يتعلق البعد الأول باستقلالية المدقق أثناء إعداد البرنامج الخاص بعملية التدقيق، حيث يجب أن يتحصل المدقق على قدر كافي من الحرية أثناء القيام بعمل هذا البرنامج، أما البعد الثاني فهو يتعلق بالاستقلالية الواجب توفرها للمدقق أثناء الفحص، والبعد الثالث والأخير فيتعلق بالاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها المدقق أثناء قيامه بإعداد كافة تقاريره، أما المعيار الثالث الذي يندرج ضمن هذه المجموعة فهو المعيار المتعلق بتطبيق قواعد وآليات الأداء المهني، وكذا بذل المستوى المطلوب من العناية المهنية والعملية، وتتجلى الفائدة من هذا المعيار والأهمية منه في حال وجود مجموعة من الأعمال التي يستوجب أدائها بالكيفية الصحيحة والسليمة توفر مهارة معينة، وتستفيد الكثير من الجهات من مختلف خدماتها وتعتمد عليها، وهذا الشأن ينطبق على كل من عملي التدقيق وكذا المحاسبة، وفي هذا الصدد يتعين على المدقق أن يحقق مستوى عمل محدد أثناء مزاولته لعمله، حيث تتدخل مجموعة من العوامل في ضبط ذلك المستوى. (أحمد قايد، 2015، الصفحات، من 22 إلى 25)

ب معايير العمل الميداني أو الأداء المهني:

تقتزن المعايير هذه بتطبيق مهنة التدقيق، وتعد بمثابة مبادئها التي توضح مدى الأدلة والقرائن وطبيعتها، والتي يتعين الحصول عليها عن طريق الإجراءات المتعلقة بالتدقيق، والتي ترتبط بمجمل الأهداف الأساسية المتعين بولوجها من تطبيق تلك الإجراءات، وبصفة عامة فهذه المجموعة من المعايير تركز على ثلاثة جوانب مهمة، حيث يتوجب في الجانب الأول وجود تخطيط فعال ودقيق للأداء بالإضافة إلى قيام المدقق بالإشراف على معاونيه بالشكل السليم، أما بالنسبة للجانب الثاني فيتعلق بنظام الرقابة الداخلية الذي يتم العمل به من قبل الشركة، وفي هذا الصدد فيتعين دراسة هذا النظام وتقييمه بشكل جيد، الأمر الذي يمكن من اعتبار النتائج المتحصل عليها كنموذج ومرجع يمكن الاستناد عليه، وأخير فالجانب الثالث فيتمثل في جمع القدر الملائم والكافي من مختلف الأدلة والقرائن والحصول عليها، والتي من شأنها أن تكون القاعدة المناسبة التي يستند عليها المدقق عندما يقوم بإيضاح رأيه والتعبير عنه. (أحمد قايد، 2015، الصفحة، 26).

ج المعايير المتعلقة بإعداد التقرير:

إن التقرير الذي يعمد المدقق إلى إعداده يعتبر آخر محطة من محطات التدقيق، وبشكل عام فالتقرير هو أداة وإطار مكتوب يوضح الرأي الذي أدلى به المدقق أثناء قيامه بعمله بكيفية مفهومة وواضحة تتسم بالثقة والدقة وهذا لصالح كافة المستفيدين، كما يمكن

من نقل مختلف المعلومات وإيصالها، ويعد دليلاً على مراعاة المدقق لجميع واجباته والقيام بها وتنفيذها، وفي هذا الصدد فقد تم تحديد المحتوى وكذا الشكل الذي يجب أن يأخذه هذا التقرير وهذا وفق ما حدده المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 في مضمونه، وعموماً فيتعين الإشارة في هذا التقرير إلى مدى وجود تطابق بين المبادئ والأسس المحاسبية التي تم التعارف عليها وبين مختلف القوائم المالية، إضافة إلى مدى وجود قدر مناسب وكافي من الإفصاح، وأيضاً إلى مدى مستوى الثبات في تطبيق وتجسيد السياسات والركائز المحاسبية المعروفة من قبل المنشأة، وأخيراً إعطاء الرأي حول ما تضمنته القوائم، وكذا الإشارة إلى الأسباب في حال عدم إبدائه والامتناع عنه، حيث تتنوع الآراء التي يقوم المدقق بإعطائها من رأي يكون نظيف أو غير نظيف أو سلبي أو معاكس وهذا حسب الحالات والظروف المختلفة. (ابو زيد الشحنة ، 2015، الصفحات، من 127 إلى 130).

1.2.5. 2 معايير التدقيق الدولية:

لقد أدى كل من التنامي والتطور في عملية التبادل التجاري، واهتمام الإقتصاد على المستوى الدولي بالعملة وتوجهه إليها، وتوسع نطاق منظمة التجارة الدولية، إضافة إلى زيادة اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مستوى عمل الشركات المتعددة الجنسيات ليضم حيز كبير في أرجاء العالم، وغير هذه الأمور والأحداث أدت إلى زيادة الضرورة لإصدار معايير متقاربة لعملية التدقيق وموحدة، وفي هذا الصدد فقد عرف مطلع القرن العشرين محاولات لإعداد هذه المعايير على الصعيد الدولي، حيث وفي سنة 1904 تم عقد المؤتمر المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتم بعد ذلك عقد عدة ملتقيات دولية، وفي هذا الشأن فقد باشرت لجنة ممارسة التدقيق والمراجعة الدولية في تطوير وإعداد المعايير الدولية للتدقيق، حيث تم الأخذ بالحسبان جملة من الأمور من قبل هذه اللجنة عند إصدار تلك المعايير لعل أبرزها هو السماح بتطبيق تلك المعايير على مختلف الخدمات الأخرى التي يستفيد منها العملاء والتي تقدم إليهم من قبل المدققين وهذا كلما كان هذا الأمر مناسباً، إضافة إلى أنه وقبل خروج أي معيار للتطبيق وجب قبول ثلاثة أرباع من أعضاء هذه اللجنة وموافقتهم عليه وغيرها من الأمور الأخرى الواجب مراعاتها في هذا الشأن. (رفاعه، 2017، الصفحات من 143 إلى 145)، ومعايير التدقيق الدولية تعتبر "إطاراً متكاملًا لعملية التدقيق يتعين على المدقق الالتزام به وتطبيقه حتى يساعده في تسهيل مهمته وتطوير جودة أدائه المهني" (ابو زيد الشحنة ، 2015، الصفحة، 105).

2.2. الإطار العام لمحافظ الحسابات في الجزائر:

سنحاول في هذه النقطة الوقوف على بعض المعارف ذات الصلة بمحافظ الحسابات، حيث سوف نتطرق إلى مفهومه ومهامه، ومن ثم نشير إلى شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات وأتاعبه، وأخيراً نقوم بتسليط الضوء على الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ونقف على صلاحيتها.

2.2.1 مفهوم محافظ الحسابات ومهامه:

إن ضمان نجاح أي عملية يقتضي بالضرورة وجوب أسس تنظيمية تحكم أداء القائم بها من جهة وتسير طريقة ذلك الأداء من جهة أخرى، وهذا حتى تكون لدى القائم بتلك العملية القناعة والطمأنينة من ناحية الحصول على حقوقه ومكتسباته، مما يترتب عليه قيامه

بواجباته وفق الشروط الضرورية، وهذا الأمر ينسجم بشكل كبير مع محافظ الحسابات، حيث عمد الواقع القانوني والتنظيمي لمهنة مراجعة وتدقيق الحسابات في الجزائر على تقديم تصور عام له سواء من الناحية التنظيمية أو الناحية القانونية، فقد حدد هذا الواقع كل ما لمحافظ الحسابات، وأيضا بالمقابل أشار إلى ما عليه، وعموما محافظ الحسابات هو "يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به". (المادة 22، القانون 10-01، 2010، الصفحة 7)، أما عن مهامه يمكن أن نجزها فيما يلي: (المواد 23 و 24، القانون 10-01، 2010، الصفحة 7)

- العمل على فحص مجمل الحسابات السنوية والوقوف على مدى مطابقتها مع مختلف المعلومات الموضحة في التقرير المتعلق بالتسيير والمقدم من طرف الشركاء أو المساهمين أو حاملي الحصص.
- القيام بإعلام الجمعية العامة أو المسيرين أو الهيئة المؤهلة للمداولة بمجمل النقائص والثغرات المطلع عليها والمكتشفة من طرفه والتي من شأنها أن تقف عائق في سبيل مواصلة استغلال نشاط الهيئة أو المؤسسة.
- القيام بإعطاء رأيه حول مختلف الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية والتي تم المصادقة عليها من قبل الجهات المعنية، حيث يكون هذا الأمر في شكل تقرير خاص يعد من طرفه .
- العمل على الإدلاء بشهادته حول مدى صحة مختلف الحسابات السنوية وانتظامها وكذا يقف على مدى مطابقتها الكاملة لنتائج مجمل العمليات المتعلقة بالسنة المنقضية .
- القيام بالمصادقة على انتظام مجمل الحسابات المدججة والمدعمة وصحتها في حال قيام الهيئة أو الشركة بإعداد هذه من الحسابات.

2.2.2: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

هنالك مجموعة من الشروط الواجب توفرها من أجل ممارسة مهنة محافظ الحسابات وهي: (المادة 8، القانون 10-01، 2010، الصفحة 5)

- أن يكون الشخص الراغب في ممارسة هذه المهنة حاملا للجنسية الجزائرية .
- القيام بتأدية اليمين المطلوبة قانونيا.
- أن تكون لديه شهادة محافظ الحسابات الجزائرية أو ما يعادلها.
- أن يكون الشخص الراغب في ممارسة هذه المهنة متمتعا بكافة حقوقه السياسية والمدنية .
- التسجيل على مستوى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .

2.2. 3 أتعاب محافظ الحسابات :

يتم تحديد الأتعاب المتعلقة بمحافظ الحسابات عند البدء بعمله وهذا من قبل الجهة المؤهلة و التي تكلف بالمداورات أو قبل الجمعية العامة، وفي هذا الشأن فمحافظ الحسابات لا يمكنه في أي ظرف الحصول على مختلف أنواع الامتيازات المادية أو أجر إلا الأتعاب التي تترتب على أداء عمله، كما أن أتعابه يجب أن لا تتحدد مهما كانت الظروف وفق ما تحقق من نتائج مالية للهيئة أو الشركة التي يقوم بممارسة عمله على مستواها. (المادة 37، القانون 10-01، 2010، الصفحة، 8).

2.2. 4 الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كهيئة مهنية منظمة لمهنة محافظ الحسابات:

إن سبيل نجاح مهنة محافظ الحسابات يستوجب توفر مجموعة من السبل المهنية التي من شأنها ضمان هذا النجاح، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن وجود هيئة مهنية، تنظم عمل محافظ الحسابات وتأطره أمر ضروري لنجاح هذه المهنة، حيث تعد الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات هي الهيئة التي من شأنها مباشرة هذا الدور، وفي هذا الصدد سوف نسلط الضوء على الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ونقف على صلاحيتها، وعموما يمكن تقديم تصور لهذه الغرفة من خلال التالي " ينشأ مصرف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون ". (المادة 14، القانون 10-01، 2010، الصفحة، 6)، أما عن صلاحيات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات فهي: (المادة 4، مرسوم تنفيذي 11-26، 2011، الصفحة، 11)

- العمل على إدارة كافة الممتلكات سواء كانت منقولة أو كانت غير منقولة والتي تسييرها الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- القيام ببرمجة الملتقيات التكوينية ذات الصلة بالمهنة ومصالحها.
- القيام بإعداد النظام الداخلي المتعلق بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- العمل على تمثيل الغرفة لدى الغير وأيضا لدى كافة السلطات.
- العمل على تحصيل حقوق الاشتراكات المهنية التي تحددها الجمعية العامة.

3. دراسة حالة جمعية سنابل الخير الدبيلة

بغية معرفة الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية، ارتأينا في هذا المحور القيام بدراسة حالة إحدى الجمعيات الخيرية، وفي الصدد قمنا باختيار جمعية سنابل الخير، حيث ساعدنا أعضاء هذه الجمعية في الحصول على كافة المعلومات التي من شأنها إتمام هذه الدراسة، وعموما سنقوم في هذا المحور بالتعريف بهذه الجمعية ومن ثم التطرق لأهدافها ثم نقوم

عرض ملخص عام حول تقرير تدقيق الحسابات لسنة 2020، وأخيرا نقوم بالتطرق إلى الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية.

1.3 التعريف بجمعية سنابل الخير:

تعد جمعية سنابل الخير من أبرز الجمعيات الخيرية الناشطة على مستوى بلدية الدبيلة ولاية الوادي، حيث تعنى بمباشرة الأعمال الخيرية على مستوى البلدية، وفي هذا الصدد فإن المنخرطون فيها والمؤسسون يقع على عاتقهم تسخير كافة وسائلهم وترجمة مختلف معارفهم بشكل طوعي بحت، دون السعي وراء تحقيق أرباح من خلالها، كما أن كافة أعمالها تخصص لخدمة الصالح العام، مع مراعاة التنظيمات والتشريعات والقوانين السائدة. (المادة 03، القانون الأساسي النموذجي للجمعيات، جمعية سنابل الخير بالدبيلة، 2014، ص 2).

2.3 أهداف الجمعية:

جمعية سنابل الخير كغيرها من الجمعيات والمؤسسات الخيرية، تسعى إلى تحقيق جملة من الغايات والأهداف المتنوعة والمتمثلة في:

(المادة 04، القانون الأساسي النموذجي للجمعيات، جمعية سنابل الخير بالدبيلة، 2014، ص 2)

- العمل على توفير المساعدات المالية والتي تكون غير مباشرة وتقديمها للفقراء وذوي الحاجة وكذا المعوزين.
- تقوية روابط التكافل والتعاون الإنساني على مستوى المجتمع.
- المساعدة في إحياء وكذا تنشيط مختلف التظاهرات والمناسبات الوطنية .
- العمل على توفير وحسب المستطاع والأولوية مختلف مستلزمات المرضى الفقراء والمعوزين.
- المساهمة في مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية ومحاربتها خاصة لدى الشباب.

3.3 عرض ملخص عام لتقرير تدقيق الحسابات لجمعية سنابل الخير لعام 2020:

عقب المهمة التي قام بها محافظ الحسابات وفي ضوء عملية المراجعة التي كلف بها، والتي من خلال قام بعملية فحص حالات استخدام وكذا استعمال لمختلف الإعانات التي تم تقديمها للجمعية، وهذا وفق القواعد و القوانين المهنية، وهذا خلال سنة 2020، وفي هذا الصدد فلم تسجل الجمعية أية مخالفات تتنافى وتتعارض مع النصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها، كما أن الجمعية خلال هذا السنة لم تستفد من أي إعانة من طرف الدولة. (تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية المغفلة في 2020/12/31، جمعية سنابل الخير الدبيلة).

وفي ما يلي الوضعية المتعلقة بمداخيل ومصاريف لجمعية سنابل الخير لسنة 2020: (تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية المغفلة في

2020/12/31، جمعية سنابل الخير الدبيلة):

الجدول رقم (1) : وضعية المداخيل الخاصة بجمعية سنابل الخير لسنة 2020

الملاحظات	المبلغ	البيان
		<u>1 - الإعانات</u>
	0.0	إعانات الدولة
		<u>2- الاشتراكات</u>
	50000.00	إشتراكات ✓

3- مداخيل أخرى		
تبرعات من المحسنين	3000.00	كشف البريدي بتاريخ: 2020/01/29
تبرعات من المحسنين	3000.00	كشف البريدي بتاريخ: 2020/03/09
تبرعات من المحسنين	5000.00	كشف البريدي بتاريخ: 2020/03/26
تبرعات من المحسنين	30000.00	كشف البريدي بتاريخ: 2020/04/22
تبرعات من المحسنين	3000.00	كشف البريدي بتاريخ: 2020/05/18
تبرعات من المحسنين	629802.00	
المجموع العام للمداخيل	723802.00	

المصدر: (تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية المغلقة في 2020/12/31، جمعية سنابل الخير الدبيلة).

الجدول رقم (2): وضعية المصاريف لجمعية سنابل الخير لسنة 2020

الملاحظات	المبلغ	البيان
		1 - التسيير
		أ - المصاريف العامة
فاتورة رقم: 2020/4491 بتاريخ: 19/03/2020	9990.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/4818 بتاريخ: 25/03/2020	18384.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/4898 بتاريخ: 26/03/2020	15059.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/4898 بتاريخ: 26/03/2020	9159.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/5819 بتاريخ: 11/04/2020	171282.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/5848 بتاريخ: 11/04/2020	54650.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/6184 بتاريخ: 18/04/2020	159683.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/6380 بتاريخ: 21/04/2020	11500.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/6407 بتاريخ: 21/04/2020	2610.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/7287 بتاريخ: 21/04/2020	62415.00	فاتورة شراء مواد غذائية (علال مصباح)
فاتورة رقم: 2020/1429 بتاريخ: 20/05/2020	9960.00	فاتورة شراء مواد غذائية (بون بري)
فاتورة رقم: 2020/712 بتاريخ: 13/02/2020	26150.00	تجهيزات مكتب (حنكة سليم)
فاتورة رقم: 2020/2940 بتاريخ: 29/10/2020	10790.00	تجهيزات مكتب (حنكة سليم)
فاتورة رقم: 2020/772 بتاريخ: 28/10/2020	22270.00	تجهيزات مكتب (فائزي عبد السلام)
فاتورة رقم: 2020/018 بتاريخ: 23/11/2020	78500.00	مواد شبه صيدالنية (خزان محمد)
فاتورة رقم: 2020/020 بتاريخ: 20/05/2020	8400.00	مصاريف مواد بناء (بوخرنة رشيد)
فاتورة رقم: 2020/010 بتاريخ: 20/05/2020	14000.00	طابعة (جهينة للاعلام الالي)
		ب - مصاريف مختلفة
كشف البنكي بتاريخ: 2020/12/31	1190.00	✓ مصاريف بنكية
كشف البريدي بتاريخ: 2020/04/25	10.00	✓ مصاريف بريدية
	686002.00	المجموع العام للمصاريف

المصدر: (تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية المغلقة في 2020/12/31، جمعية سنابل الخير الدبيلة)

4.3 دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات الجمعيات الخيرية (جمعية سنابل الخير أمودجا):

بعدها ما تطرقنا إلى تقديم تصور عام حول جمعية سنابل الخير بالديلة ووقفنا على الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبالاستناد على تقرير محافظ الحسابات المتعلق بهذه الجمعية لسنة 2020 وكذا معظم الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على هذا الموضوع، يمكننا استخلاص الدور المنوط لمحافظ الحسابات والذي من خلاله يساهم في تدقيق حسابات الجمعيات الخيرية هذه الأخير التي تأخذ في عملياتها المالية والمحاسبية شكلا مختلف على الميزانيات المالية للمؤسسات الإقتصادية، وفي هذا الصدد فإن وقوف محافظ الحسابات على الإعانات المالية المختلفة التي تقدم للجمعيات الخيرية وآليات استخدامها، وإبراز مواضع صرفها، وفق ما تقتضيه الأحكام القانونية التي تنظم عمل هذه الجمعيات، يعد من أهم الأدوار التي يقوم بها محافظ الحسابات في سبيل تدقيق حسابات تلك الجمعيات، كما أن دوره أيضا يبرز من خلال مراقبة مدى التطابق بين الأرصدة المالية الممثلة لمختلف المصاريف التي قامت بها الجمعيات خلال فترة محددة وبين العمليات الخيرية المقابلة لتلك المصاريف، كما أن دور محافظ الحسابات يتضح جليا من خلال مراقبة الموارد المالية لتلك الجمعيات والتحقق من مصادرها، إن هذه الأدوار التي تم استخلاصها على ضوء تقرير محافظ الحسابات لجمعية سنابل الخير بالديلة و المتعلقة بالسنة المالية 2020 وأيضا على ضوء الدراسات السابقة، يحتم بالضرورة على إرساء تثبيت الكيفيات اللازمة التي تمكن محافظ الحسابات في الجزائر من مباشرة هذه العملية بالآلية التي تضمن نجاح تدقيق حسابات هذا النوع من الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

4. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيه الوقوف على الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق ومراجعة حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها هو أن مهنة تدقيق الحسابات لم يعد أداؤها وحسب ما هو متعارف عليه في العديد من الدراسات السابقة يقتصر على المؤسسات الإقتصادية المتعارف عليها، بل أصبحت تعني هذه المهنة أيضا بالجمعيات والمؤسسات الخيرية، كما توصلنا أيضا إلى أن الجمعيات الخيرية في الجزائر تعتمد بصفة قانونية على محافظ حسابات يقف على مختلف معلومتها المالية والمحاسبية الناتجة على العمليات المختلفة التي تقوم بها، كما تعتمد على تقريره الذي يعده لها، وتوصلنا أيضا إلى أن الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق هذا النوع من المؤسسات والجمعيات الخيرية، وبعد استنادنا على تقرير تدقيق الحسابات لجمعية سنابل الخير بالديلة وأيضا الدراسات السابقة، يتمثل أساسا في إيضاح وبصفة ضرورية السبل التي على أساسها تم صرف الإعانات المالية التي توفرت لصالح تلك الجمعيات، كما يظهر أيضا دور محافظ الحسابات في هذا الأمر من خلال تتبع مصادر الموارد المالية لتلك الجمعيات حتى لا تتعارض مع الأحكام والمواضع القانونية التي تنظمها، وعلى ضوء هذه النتائج نوصي ونقترح بضرورة خلق قواعد تنظيمية لصالح محافظ الحسابات تمكنه من تدقيق حسابات الجمعيات والمؤسسات الخيرية بكيفية تضمن التحقق السليم من كافة معلومتها المالية والمحاسبية، كما نوصي أيضا بوجوب إصدار نموذج أكثر مهنية لتقرير تدقيق الحسابات لهذه الجمعيات وهذا من قبل الهيئات المعنية بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات في الجزائر، يكون وسيلة فعالة لمحافظي الحسابات من أجل إعداد تقاريرهم وفقه وهذا عند تدقيق ومراجعة حسابات المؤسسات والجمعيات الخيرية.

5. الإحالات والمراجع :

- 1: أحمد قايد نور الدين(2015)، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى.
- 2: ابوزيد الشحنة رزق (2015)،تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- 3: بشير المغربي محمد الفاتح محمود (2016) ،المراجعة والتدقيق الشرعي،دار الجنان للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى.
- 4: رفاعة تامر مزيد (2017)، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5: بملولي نور الهدى (2016-2017) ، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر - دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر .
- 6: القانون 10-01، المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، بتاريخ 11 يوليو 2010.
- 7: مرسوم تنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، بتاريخ 2 فبراير 2011.
- 8: القانون الأساسي النموذجي للجمعيات المسماة جمعية سنابل الخير بالديبيلة، بتاريخ المؤرخ في 14/04/2014، طبقا لأحكام القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات.
- 9: تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية المغفلة في 31/12/2020، جمعية سنابل الخير الديقيلة، بتاريخ 10/01/2021، مكتب عبد اللاوي خالد، محافظ الحسابات والمحاسب معتمد، حي الأمير عبد القادر الوادي.
- 10: بورحلة ميلود (2022)، دور محافظ الحسابات في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية : دراسة ميدانية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طهاري محمد بشار، المجلد الثامن، العدد 01.
- 11 بملولي نور الهدى (2020)، دور محافظ الحسابات في كشف ممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي الصافي للشركات الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من محافظ الحسابات ، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 10 ، العدد 1 .
- 12 سايح نوال (2021)، نموذج احصائي مقترح لدور محافظ الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات - بالتطبيق على عينة من المهنيين والأكاديميين-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 08، العدد 02.